تابع لحدود في علم النحو

والمبنيُّ من الأفعالِ: الفعلُ الماضي وفعلُ الأمر، فالماضي مبنيّ على الفتح [1] أبداً ما[2] لم يَعْرِضْ له عَارِض.

والأمرُ مبنيٌّ على ما يُجزمُ به مضارعُه[3].

---

١ إنَّما بُني الفعلُ الماضي، لأنه الأصلُ في الأفعالِ، وحُرِّك لأنه أشبهَ المضارعَ بوقوعِه صفةً وخبرَ مبتدأ، وبعدَ حرفِ الشرطِ كقولِك: "مررتُ برجلٍ كتبَ"، "وعبد الله خرج"، "وإنْ قامَ زيدٌ جلسَ عمروٌ"، وفُتِحَ، لأنَّ حقَّه السكونُ، وقد فاتَ فعُدِلَ إلى أقربِ الحركاتِ إليه وهي الفتحةُ. ولأنَّ الأفعالَ الماضيةَ كثيرةُ الاستعمالِ في الكلامِ، وعادتُهم تخفيفُ ما كَثُر. انظر: (الغرّة المخفيّة ص 149، وشرح ألفية ابن معطٍ 1:308).

٢ في ب "إذا".

٣ بُني الفعلُ الماضي على حركةٍ تفضيلاً له على فعلِ الأمر، لوقوعِه موقعَ المضارعِ، وهو بعدَ حرفِ الشرطِ، نحو: "إنْ قمتَ قمتُ"، وصفة، نحو: "مررتُ برجلٍ أكرمَ زيداً"، وخبراً، نحو: "زيدٌ قامَ"، وصلة، نحو: "جاءَ الذي قامَ"، وحالاً، نحو: "جاءَ زيدٌ قد قامَ أبوه"، ولا شيىءَ من الأمرِ يقعُ في هذهِ المواطنِ إلا على تأويلٍ.

وفعلُ الأمرِ للمخاطبِ الفاعلِ إن كان آخرُهُ صحيحاً بُني على السكونِ، نحو: "اضربْ"، لأنَّه الأصلُ في البناءِ، وإن كان معتلاً حُذفَ منه حرفُ العلةِ مطلقاً، لأنَّهم لمَّا حملوا المجزومَ الصحيحَ على الأمرِ فسكّنوه، حملوا فعلَ الأمر المعتلّ في الحذفِ على المعتلِّ في الجزمِ. وذهبَ الكوفيونَ إلى أنَّه معربٌ مجزومٌ بلامِ الأمر المقدرةِ، وأصلُه عندهم: "لـ" تَضْرب". أما القائلُ بالبناءِ فاحتجَّ بأمورٍ:

أحدها: أنَّ الأصلَ في الأفعالِ البناءُ، وإعرابها إنَّما هو شرطُ وجودِ حرفِ المضارعةِ في أولِها. والشرطُ منتفٍ هنا، فيجبُ انتفاءُ المشروطِ، لأنَّه إذا حُذفَ حرفُ المضارعةِ أشبهَ الماضي بالتجرّدِ فعادَ إلى البناءِ الذي هو أصلُه.

الثاني: أنه لو لمْ يكنْ مبنياً لما بُني ما وقعَ موقعَه من الأسماءِ، نحو "صه، ونزال".

الثالث: أنَّ كلَّ معربٍ لا بدَّ أنْ يختلفَ آخرُهُ بأكثرَ من حركةٍ، وفعلُ الأمرِ ليسَ كذلك.

وقد رُدّ الأولُ والثاني. أما الأولُ: فلأنَّ الشرطَ منتفٍ لفظاً لا تقديراً، ولأنَّ الخصمَ لا يسلِّمُ أن إعرابَ المضارع بالمشابهةِ، وأما الثاني فلأنَّ أسماءَ الأفعالِ بُنيتْ لتضمّنِها معنى لامِ الأمر .

واحتجَّ القائلُ بالإعرابِ بأمرين:

أحدهما: القياسُ، وهو أنه تحذفُ حروفُ العلةِ والنونُ من الأمثلةِ الخمسةِ منه، كما تُحذفُ في الجزمِ.

والثاني: أنَّه قدْ جاءَ الجزمُ باللام محذوفةً كقولِ الشاعر: " مُحَمَّد تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ".

والجوابُ عن الأولِ: أنَّ هذه الحروفَ لمَّا حذفَها الجازمُ الظاهرُ لتنزّلِها منزلةَ الحركاتِ حُملَ الأمرُ في الحذفِ على الجزمِ. وعن الثاني أنَّ "تفْد" خبرٌ يُرادُ به معنى الدعاءِ وإنَّما حُذفتْ للضرورة.

والحقُّ: أنَّ الجازمَ أضعفُ من الجار، والجارُّ حذفُه نادرٌ، فالجازمُ أولى، وعلى تقدير التساوي فالحذفُ غير مطردٍ.

=

والأصلُ في البناءِ: السكونُ، وما بُني منها[٤] على حركةٍ فهو على[٥] خلافِ الأصلِ[٦].
وأسباب البناءِ على حركةٍ خمسةٌ:
الأولُ: الفرارُ من التقاءِ الساكنين، كأيْنَ[٧].
الثاني[٨]: كونُ الكلمةِ عرضةً[٩] لأن[١٠] يبتدأُ بها، ككلامِ الابتداءِ.
الثالث: كونُ الكلمةِ لها أصلٌ في التمكين[١١]، كأوّل[١٢].
الرابع: كونُ الكلمةِ على حرفٍ واحدٍ، كبعضِ المضمرات.
الخامس:كونُ ما هي [١٣] فيه شبيهاً بالمعرب، كالفعلِ الماضي، لأنّه شبيهٌ [١٤] بالمضارعِ في وقوعِه صفةً أو صلةً[١٥] أو حالاً أو خبراً[١٦].
وأسبابُ البناءِ أربعةٌ:
الأولُ: الشبهُ الاستعماليّ، كأسماءِ الأفعال.
"الثاني: الوضعيّ، بأنْ يكونَ الاسمُ موضوعاً على حرفٍ أو حرفين.
الثالث: المعنويّ، بأن يتضّمنَ الاسمُ معنى من المعاني التي حقُّها أن تكونَ للحرف)[١٧].
الرابع: الشبهُ الافتقاريّ. كالموصولات.
وزادَ ابنُ مالكٍ خامساً، وهو الشبهُ الإهماليّ[١٨].

انظر: (الإنصاف في مسائل الخلاف: لابن الأنباريّ 2: 524، والغرّة المخفيّة ص 150 و شرح ألفية ابن معطٍ 1: 308، 310، 311).
٤ هذه الكلمة ساقطة من ب.
٥ في أ " فهو فعلى".
٦ أصلُ البناءِ السكونُ، وما حُرّك ممّا يستحقُّ البناءَ فلعلّةٍ، وإنما كان ذلك، لأنَّ البناءَ نقيضُ الإعرابِ، والإعرابُ بالحركةِ، فيجبُ أن يكونَ نقيضُه بالسكونِ. انظر: (التبصرة والتذكرة 1: 78 ، والنكت ص 158).
٧ ومثلُها: كَيْفَ وسَوْفَ وحَيْثُ. انظر: (التبصرة والتذكرة 2: 79).
٨ في ب "والثاني".
٩ في أ "عرضت"، وفي ب "عرضه".
١٠ في ب " لا".
١١ في ب "التمكن".
١٢ هذا الشرط في نسخة أ هو الرابع، والرابع هو الثالث. والمعنى أن يستحق الاسم البناء بعد أن كان معرباً، فيبنى على حركة ليفرق بينه وبين ما يستحق البناء من الأصل نحو: "يا زيد" و "قبل" و "بعد".
انظر: (التبصرة والتذكرة 1: 78).
١٣ هذه الكلمة ساقطة من ب.
١٤ العبارة من "الماضي" إلى هنا ساقطة من ب.
١٥ في ب "الأصلية".
١٦ هناك سببٌ آخرُ، وهو أن يكونَ المستحقُّ للبناءِ أولاً فيحرك ليمكنَ النطقُ به، نحو باءِ الإضافةِ يعني باءَ الجر ولامَها وما أشبهها. انظر: (التبصرة والتذكرة 1: 79).
١٧ السبب الثاني والثالث ساقطان من (أ)، وهذه زيادة من الهمع 1: 17، وشرح الأشموني 1: 51، 52 ليلتئم الكلام.
١٨ انظر: (الهمع 1: 17، وبعد ذلك في (أ): الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة. والعبارة من "وسباب" إلى هنا ساقطة من ب و ج.
=

ـ حدُّ جمعِ التكسير[١٩]: ما تغيَّر فيه بناءُ واحدِه لفظاً أو تقديراً[٢٠]، ودلَّ على أكثرَ من اثنين[٢١].
- حدُّ جمعِ المؤنّثِ السالم[٢٢]: ما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدتين[٢٣].
- حدُّ جمعِ المذكَّرِ السَّالمِ[٢٤]: ما دلَّ على أكثرَ من اثنين، وسلِم فيه بناءُ واحدِه [٢٥]، وجمعُ المذكر السالم إنْ كانَ اسماً فيشترطُ فيه [٢٦] أنْ يكونَ علَماً لمذكّرٍ عاقلٍ خالٍ من تاءِ التأنيثِ ومن التركيب. وإن كانَ صفةً [٢٧] فيشترطُ فيها[٢٨] أنْ تكونَ صفةً لمذكرٍ عاقلٍ خالٍ من تاءِ التأنيثِ ومن التركيبِ، وليسَ من بابِ أفعل فعلاء ولا فَعْلَان فَعْلَى، ولا ممّا يستوي فيه المذكرُ والمؤنث[٢٩].
وشرطُ إعرابِ[٣٠] الأسماءِ[٣١] الخمسةِ[٣٢] بالحروف[٣٣]:

ولم أجد ما نُسب لابن مالك في الألفية ووجدتُ في شرح التسهيل ص 29 قوله: "وبُني المضمرُ لشبهه بالحرفِ وضعاً وافتقاراً وجموداً أو للاستغناءِ باختلافِ صيغهِ لاختلافِ المعاني".

١٩ عَبَّر عنه الشنتريني ُّ بالجمعِ المكسّر. انظر: (تلقيح الألباب ص 52). وعلّةُ تسميتهِ ظاهرةٌ. انظر: (الغرّة المخفيّة ص 135).

٢٠ يُقصد بالتقدير مثل "فُلْك" للمفردِ والجمع، والضمةُ التي في المفردِ كضمةِ "قُفْل"، والضمةُ التي في الجمعِ كضمةِ "أُسْد". انظر: (شرح ابن عقيل4: 114).

٢١ عبارة "ودل" الخ ساقطة من ب.

٢٢ بعضُهم يعبّرُ عنه بـ "ما بتا وألف قد جمعا"، ليتناولَ ما كان فيه لمذكرٍ كحمّامات وسرادقات، ومالم يَسْلَمْ فيه بناءُ الواحدِ نحو: بنات وأخوات... ولا يدلُّ عليه نحو: أبيات وقُضَاة، لأنَّ الألفَ والتاءَ فيهما لا دخلَ لهما في الدلالةِ على الجمعيةِ (شرح الأشموني ّ 1: 92، 93).

٢٣ انظر: شرح الألفية: لابن الناظم ص 45، وشرح الحدود في النحو: للفاكهي ص 115.

٢٤ ويُقال له: جمع السلامة لمذكر (شرح الأشموني ّ 1: 80) وعبَّر عنه الشنتريني ّ بالجمعِ المسلَّم. انظر: (تلقيح الألباب ص 52)، ويُسَمَّى أيضاً الجمع على هجاءين، لأنه تارةً يكونُ بالواو وتارةً يكونُ بالياء. انظر: (شرح ملحة الإعراب ص 105).

٢٥ في ب "الواحد".

٢٦ في ب " ويشترط في إعرابه بهذه الحروف وإن كان اسما".

٢٧ في ب " يكن".

٢٨ في أ " فيد".

٢٩ خالفَ الكوفيونَ، فجوَّزوا جمعَ ذي التاءِ بالواو والنونِ مطلقاً، فقالوا في طَلْحة وحمْزَة وهُبَيْرة: طَلْحون، وحمْزون، وهُبَيْرون، واحتجوُّا بالسَّماعِ والقياس.
انظر المسألة بالتفصيل في الإنصاف: لابن الأنباري 1: 40 - 44 وشرح الألفية: لابن الناظم ص 46، والهمع 1: 45.

٣٠ في ب "الإعراب".

٣١ في ب "في الأسماء".

٣٢ هي ستةٌ. انظر: الهمع 1: 38، ويسمِّيه الفرَّاءُ الأسماءَ المضافةَ. انظر: المصطلح النحوي: عوض القوزي ص 174.

٣٣ هناك مذاهبُ أُخرى، انظر: شرح ألفية ابن معطٍ 1: 251 - 253، والهمع 1: 38، 39. وإنما أُعربتْ بالحروف توطئةً للتثنيةِ والجمع في التكثير، لكونها أموراً نسبية، =

1- [٣٤] أنْ تكونَ مفردةً، لا مثنّاة ولا مجموعة.
2- [٣٥] وأن تكونَ مكبّرةً، احترازاً من أنْ تكونَ مصغّرة.
3- [٣٦] وأن تكونَ مضافةً لغير ياءِ المتكلّمِ، احترازاً من أن تكونَ مضافةً إلى ياءِ المتكلّم[٣٧].

- حدُّ التثنية[٣٨]: ضمُّ اسمٍ إلى مثلِهِ[٣٩]، بشرط اتفاقِ اللفظ والمعنى[٤٠] الموجب للتسمية[٤١].
- حدُّ المثنّى[٤٢]: هو الاسمُ الدالُّ على اثنين[٤٣]، بزيادةٍ[٤٤] في آخره صالحاً[٤٥] للتجريد وعطفِ مثلِه عليه[٤٦].

يتوقفُ تمامُ معناها على الإضافةِ، كتوقفِ التثنيةِ والجمعِ على الحروفِ، كذلك أُعربتْ هذه الأسماءُ بالحروفِ، لأنها أسماءُ حُذفتْ لاماتُها في حالِ إفرادِها وتضمنتْ معنى الإضافةِ فجُعلَ إعرابُها بالحروفِ كالعوضِ من حذفِ لاماتها. وأصلُ الإعرابِ أن يكونَ بالحركات، والإعرابُ بالحروفِ فَرْعٌ عليها.
انظر : شرح المفصل 1: 51، وشرح ألفية ابن معطٍ 1: 251. وفي ب: "بهذه الحروف أربعة".
٣٤ في ب "الأول".
٣٥ في ب "الثاني".
٣٦ في ب "الثالث".
٣٧ انظر: شرح اللمحة البدرية 1: 203، وشرح ألفية ابن معطٍ 1: 250.
ويختصُّ "الفم" بشرط أن تزال منه الميم، فإن لم تزل أعرب بالحركات نحو: "خَلُوف فَمِ الصَّائِم".
ويختص "ذي" بشرط أن يكون بمعنى صاحب، فإن كانت للإشارة أو موصولة فإنها مبنيةٌ، وقصرَ الفراءُ الإعرابَ بالحروفِ على الخمسةِ الأول، ومنع ذلك في "هن"، وتابعه قومٌ. ورد بنقلِ سيبويه عن العربِ إجراءه مجراها.
وهن: كناية عما لا يعرف اسمه، أو يكره التصريح باسمه. انظر: الهمع 1 : 38.
وفي ب "وأن تكون مضافة احترازاً من أن لا تكون مضافة.
الرابع: أن تكون مضافةً إلى غيرِ ياءِ المتكلّمِ احترازاً من أن تضافَ إلى ياء المتكلّم".
٣٨ في ب "الجمع"، والتثنيةُ مأخوذةٌ من ثنيتُ الشيءَ: إذا عطفتُه، وأصلُها العطفُ، بدليلِ مراجعةِ الأصلِ في الضرورة. انظر: (شرح ألفية ابن معطٍ 1: 270).
٣٩ انظر: شرح ألفية ابن معطٍ 1: 278.
٤٠ في ب "اللفظ بالمعنى والمعنى".
٤١ في ب "للتثنية".
٤٢ هذه الكلمة ساقطة من (أ).
٤٣ للتثنية ثلاثة أقسام:-
1- تثنيةٌ في اللفظِ والمعنى، مثل رجلان، وهي الأكثر.
2- تثنيةٌ في اللفظِ دونَ المعنى، مثل لبَّيكْ وسعْدَيْك، لأن المرادَ به الواحدة.
3- تثنيةٌ في المعنى دونَ اللفظِ، كقولهِ تعالى: {فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا}، ولا يكون هذا إلا فيما كان في البدنِ منه شيءٌ واحدٌ، كالقلبِ والرأس، فَرْقاً بينَه وبينَ ما فيه شيئان كالعينينِ واليدين. ويُلاحظُ أنَّ كلمةَ اثنين لفظٌ مرتجلٌ ليس له مفردٌ من لفظهِ. انظر شرح ألفية ابن معطٍ 1: 270، 271، 273.
٤٤ اختلف العلماءُ فيها:-
=

وللتثنيةِ شروطٌ:[٤٧]

الأول[٤٨]: الإفرادُ، فلا يُثنَّى المثنَّى ولا المجموعُ على حدِّه.

الثاني: الإعرابُ، فلا يُثنَّى المبني [٤٩]، وأما نحو هذان [٥٠] واللذان[٥١] فصيغٌ[٥٢] موضوعةٌ على المُثَنَّى[٥٣] لا أنَّها[٥٤] مثنَّاةٌ حقيقة.

الثالث: عدمُ التركيبِ، فلا يُثَنَّى المركَّبُ تركيباً [٥٥] إسنادياً[٥٦]. وأما المركَّبُ تركيباً إضافياً فيُسْتَغنى بتثنيةِ المضافِ عن تثنيةِ المضافِ إليه.

الرابعُ: التنكيرُ، فلا يُثَنَّى العَلَمُ باقياً على عَلَمِيَّتِه [٥٧]، ولهذا لا يُثَنَّى الكنايات عن [٥٨] الأعلامِ نحو: فلان[٥٩]، وفلانة[٦٠]، لأنها[٦١] لا تقبلُ التنكير[٦٢].

الخامس: اتفاقُ اللفظ.

السادس: اتفاقُ المعنى. فلا يُثَنَّى المشتركُ، خلافاً للحريريّ [٦٣]. وأما نحوُ العُمَرَان [٦٤]، فمن باب التغليب[٦٥].

فقال سيبويهِ: "إنهما (أي الألف والياء) حرفا إعراب".
وقال الأخفشُ: "هما دليلا إعراب".
وقال الجرميُّ: "هما حرفا إعراب، وانقلابهما دليلُ الإعراب".
وقال قطرب: "هما إعراب".
وهذه الأقوالُ فاسدةٌ، والقولُ قولُ سيبويه، واختلف في التأويل عليه، فذهب قومٌ إلى أنَّ مذهبَه في هذه الحروفِ أن الإعرابَ مقدرٌ فيها وذهب آخرون إلى أنَّه لا إعرابَ فيها ظاهراً ولا مقدراً لقوله: "والنون كالعوض لما منع الاسم من الحركة والتنوين لأنه لو كان هناك إعرابٌ مقدَّرٌ لم يأتِ منه عوض". انظر: (شرح عيون الإعراب ص 59 - 60).

٤٥ في ب "صالحة".
٤٦ انظر: الهمع 1: 40، وشرح الحدود في النحو للفاكهي ص 108.
٤٧ في ب "والتثنية تشترط تثمانية".
٤٨ ساقطة من أ.
٤٩ في أ "فلا يبنى المثنى" وهو تصحيف.
٥٠ في ب " هذين".
٥١ ساقطة من ب.
٥٢ في ب " فضيع".
٥٣ ساقطة من ب.
٥٤ في النسخ "لأنها"، ولعل الصواب ما أثبت.
٥٥ في ب " تركيب".
٥٦ في ب " إسناد"
٥٧ في ب "علينه".
٥٨ في ب "من".
٥٩ فلان كناية عن أعلام الأناسي، والفلان كناية عن أعلام البهائم. (شرح المفصل 3: 84).
٦٠ في أ "فلان".
٦١ في الأصل "لأنهما" ولعل الصواب ما أثبت.
٦٢ هذه العبارة ساقطة من ب.

السابع: أن لا يُستغني[٦٦] عن تثنيتهِ[٦٧] بتثنيةِ غيرهِ. نحو[٦٨] سواء، فإنهم استغنوا عن تثنيتهِ بتثنيةِ "سي"[٦٩]، فقالوا: "سيّان"[٧٠].

---

٦٣ هو القاسمُ بن عليّ بن محمد بن عثمان البصريّ الحريريّ، ولد سنة 446هـ، وهو صاحبُ المقامات، وله درةُ الغوّاص، وكتابُ الرسائل، وملحةُ الإعراب، وشرحُها، وديوانُ شعر. وغير ذلك. كان أديباً فصيحاً بليغاً، إماماً في رشاقةِ الألفاظِ وتنميق العِبارةِ وتحسينِها، ولم يكن له في فنّه نظيرٌ في عصرهِ. كما كان دميمَ الخِلْقَةِ، مُبْتَلى بنتفِ لحيتِه، بحيث يتشوَّه بذلك، وكان من ذوي اليسار، توفى سنة 516هـ. انظر ترجمته في: (نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لابن الأنباري ص 379، 381، وإنباه الرواة على أنباه النحاة: للقفطي 3: 23 - 27، وإشارة التعيين في طبقات النحاة واللغويين: لعبد الباقي اليمني ص 263 - 265، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : للسيوطيّ 2: 257، 259).

٦٤ في ب و ج "القمران". ويقولون: سُنَّة العمرين، وهو شاذٌ، ولكنه على التجوّز، وتغليب لأحدِ اللفظين على الآخر كما يُقالُ: "القمرين"، القمر لتذكيره، وعمر لإفراده. والعُمَران: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، فغلب عمر لأنه أخفُّ الاسمين، وقيل لعثمان رضي اللهُ عنه: "تسلك سيرةَ العمرينِ". وفي رواية "نسألُك سيرةَ العمرينِ". وقال الفرزدقُ يمدحُ هشام بن عبد الملك:

فَحَلَّ بِسِيْرَةِ العُمَرَيْنِ فِيْنَا شِفَاء لِلْقُلُوبِ مِنَ السّقَامِ .

قالَ أبو عبيدة : "فإن قِيلَ كيف بُديء بعمرَ قبلَ أبي بكرٍ وهو قبله، وهو أفضلُ منه؟ قيل إن العربَ تفعلُ هذا، يبدؤون بالأخسِّ، يقولون، ربيعة ومُضَر، وسُلَيم وعَامِر، ولم يتركُ قليلاً ولا كثيراً".

وقيل: "هما عمرُ بن الخطاب، وعمرُ بن عبد العزيز". قال أبو يوسف: "وزعمَ الأصمعيُّ عن أبي هلال الراسبي عن قتادةَ أنه سُئِل عن عتقِ أمهاتِ الأولادِ، قال: أعتق العمران، فما بينهما من الخلفاءِ أمهاتُ الأولاد"، ففي قولِ قتادةَ دليلٌ على أنهما عمر بن الخطابِ وعمر ابن عبد العزيزِ، لأنه لم يكن بينَ أبي بكرٍ وعمرَ خليفةٌ. ومنعَ المازنّيُّ تثنيةَ العَلَمِ المعدولِ نحو عُمَر، وجمعَه جمعَ سلامةٍ أو تكسير. وقال: أقول: "جاءني رجلانِ كلاهما"عُمَر"، "ورجالٌ كلُّهم عُمَر". قال أبو حيَّان: "لا أعلمُ أحداً وافقه على المنعِ مع قولِ العربِ: "العُمَران" فإذا ثُنِّي على سبيل التغليبِ، فمعَ اتفاقِ اللفظِ والمعنى أوْلَى".

وقيلَ:"إنه عَلَم باللامِ على مختلفين كابانين وعمايتين". واختلفَ في اتحادِ الحقيقيين: فمنهم

مَنْ لم يشترطْه بل جوَّز تثنيةَ مختلفي الحقيقةِ مطلقاً. إما مع تضادٍ كالجونين للأسودِ والأبيض، وإما من غير تضادٍ كالعينين للينبوعِ والباصرةِ، قياساً على تثنيةِ الأعلام.

انظر: إصلاح المنطق: لابن السكيت ص 402، وتاج اللغة وصحاح العربية : للجوهريّ-عمر، والغرّة المخفية ص 121، وشرح ألفية ابن معطٍ 1: 272، وشرح اللمحة البدرية : لابن هشام 1: 213 ، والهمع 1: 42، 43، وجنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين : للمحبى ص 81.

٦٥ انظر: شرح الحدود في النحو: للفاكهي ص 108.

٦٦ في أ "يثتثني".

٦٧ في ب "تثنية".

الثامن: أن يكونَ له ثانٍ[٧١] في الوجودِ، وأما نحو[٧٢] " القمران"[٧٣] فمن بابِ المجاز[٧٤].
- حدُّ[٧٥] الاسمِ الذي لا ينصرفُ[٧٦] :
هو[٧٧] ما فيه[٧٨] علّتان[٧٩] فرعيّتان من عللٍ تسع[٨٠]، أو واحدة منها[٨١] تقومُ[٨٢] مقامَها[٨٣].

---

٦٨ هذه الكلمة ساقطة من أ.
٦٩ في ب "شيىء آخر".
٧٠ في ب "شيان".
٧١ في أ "ثانيا". وفي ب "ثمان".
٧٢ عبارة " وإما نحو" غير واضحة في ب.
٧٣ غير واضحة في ب .
٧٤ هناك شرطانِ آخرانِ وهما: -
1- أن يكونَ فيه فائدةٌ فلا يُثَنّى "كلًّ" لعدمِ الفائدةِ، وكذا الأسماء المختصة بالنفي كَأحد وعريب، لإفادتِها العمومَ، وكذا الشرط وإن كان معرباً لإفادتهِ ذلك.
2- أن لا يشبهَ الفعلَ، فلا يثنّى أفعل من، لأنه جارٍ مجرى التعجبِ، ولا قائم من " أقائم زيد"، لأنه شبيهٌ بالفعل (الهمع 1 : 43) وعريب: معناه أحد، جاء في اللسان - عرب (ما بالدار عريبٌ ومُعْربٌ أي أحد).
٧٥ ساقطة من ب.
٧٦ قيل: مأخوذٌ من الصريفِ، وهو صوتٌ خفيٌ كصوتِ الفحلِ حكَّ نابهَ ونحوه، وقيل: من التصرّفِ في الجهاتِ، وقيل: الصرفُ بمعنى الخالصِ، وقيل: الانصرافُ بمعنى الرجوع، وكأنه بالنسبةِ إلى غير المنصرفِ انصرفَ عن شبهِ الفعلِ أي رجع ، وقيل: من الصرفِ الذي هو الزيادةُ، وهو عبارةٌ عن الجرِّ والتنوين، وإليه ذهبَ السيرافيُّ، وقيل: عن التنوينِ فقط، وإليه ذهبَ الجمهورُ، انظر: (شرح ألفية ابن معطٍ 1: 438، والنكت 154).
وأصلُ الأسماءِ الصرفُ، لأن الأسماءَ كلها نوعٌ واحدٌ. فإذا أُثبتَ التنوينُ لبعضِها وجبَ أن يجري جميعُها مجرى واحداً. وإنَّما امتنعَ بعضُ الأسماءِ من الصرفِ لأسبابٍ تدخلُ عليه فتشبِّهه بالفعلِ. والفعلُ لا يُنَوَّنُ ولا يُجَرُّ، فوجبَ لِمَا شُبِّهَ بِهِ ألاّ يُنَوَّن، ولا يُجرّ فإن دخلتْ عليه الألفُ واللامُ أو أُضيفَ انجرَّ في موضعِ الجرِّ، لأنَّ شبهَ الفعلِ قد زالَ عنهُ من حيث كان الفعلُ لا يُضافُ ولا يدخلُ عليه الألفُ واللام.
انظر: (شرح عيون الإعراب: للمجاشعيّ ص 66، والتبصرة والتذكرة 2: 539).
٧٧ ساقطة "و" من ب.
٧٨ في ب " دخله ".
٧٩ إذا اجتمع اثنتان من العللِ في اسمٍ منعتاه من الجرِّ والتنوينِ، ولا يكون للواحد منهما على الانفراد تأثيرٌ في الاسمِ، لأن خفةَ الاسمِ تقاومُ واحداً من هذه الأسباب، فإذا حصلَ فيه سببانِ غَلَبَاه وَمَنَعَاه من الصرف، انظر: (التبصرة والتذكرة 2: 54).
٨٠ في ب "تسعة".
٨١ ساقطة من ب.
٨٢ في ب "يقوم".
٨٣ في ب "مقامها"، وانظر اللمع: لابن جنيّ ص 230، والجامع الصغير 205-209، والتعريفات للجرجاني ص 210.

- موانعُ الصرفِ[٨٤] يجمعُها قولُك[٨٥]:-

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وتَأنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ [٨٦] وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيْبُ
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ ووَزْنُ فَعْلَى[٨٧] وهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيْبُ.

النواصبُ قسمانِ:-

منها ما ينصبُ بنفسِه ، ومنها ما ينصبُ بتقديرِ "أنْ" بعدَه.

فالذي ينصبُ بنفسهِ[٨٨]: أنْ[٨٩]، ولنْ[٩٠]، و "إذن"[٩١]، و كي[٩٢].

---

٨٤ هذه العبارة ساقطة من ب.

٨٥ لم أقف على القائل، والبيتانِ بلا نسبةٍ في شرحِ ابن عقيل 3: 321 وشرح كافية ابن الحاجب: للرضي 1 : 35. والأشباه والنظائر 2 : 29 ، وفيه "فعل"، وشرح الأشمونيّ 3: 230، وفي ب "وجمعها بعضهم في هذين البيتين قول الشاعر".

٨٦ المعتبر من المعارفِ إنما هو العلميةُ دونَ غيرِها، لأنها لازمةٌ للاسم بسببِ الوضعِ بغير
آلةٍ، بخلاف التعريف باللامِ والإضافةِ، فإنها لا تلزمُ إلا في استعمالِ المتكلمِ لا بالوضع.
وأما المضمرُ المبهمُ فلا مدخلَ لهما في منع الصرف.
وأجازَ الكوفيونَ والأخفشُ وأبو عليّ منعَ الصرفِ بالعلميّةِ وحدَها في ضرورةِ الشعر.
ومنعه سيبويه وأكثرُ البصريين. انظر: (شرح ألفية ابن معطٍ 1: 438، 441، 442).

٨٧ في أ "فعل".

٨٨ يرى الخليلُ أن أصلَ البابِ "أنْ"، وأصلُ "لَنْ" لا أن، كما سيأتي، وأن بعد إذن. وكي مضمرة، وخالف في ذلك سيبويه فقال: "أن ولن وإذن وكي هي النواصبُ". انظر: (شرح عيون الإعراب: للمجاشعي ص 77).

٨٩ أحياناً لا ينصبُ الفعلُ بعدَها، وهي لغةٌ قبيلةِ طيء، وعليها جاءتُ قراءةُ مجاهد: {لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ}، ومنه قولُ الشاعر:
أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وألَّا تُشْعِرَا أَحَدَا .
وقيل: لم تعملْ حملاً لها على "ما" المصدرية، لاشتراكِهما في المعنى. انظر: (شرح المفصل 7: 15، وشرح ألفية ابن معطٍ 1: 339).

٩٠ لن: لنفيِ المستقبل، وقيل: إنّها لتأبيدِ النفيِ، ويبطِلُه قولُه تعالى: {ولَنْ يَتَمَنَّوه أبَداً}، لأنّها لو كانتْ موضوعةً للتأبيد لِما احتيجَ إليه، ولأنّها نزلتْ في حقِّ اليهودِ، ونفيُ تمنّي الموتِ مختصٌ بالدنيا، لأنهم يتمنّونه في الآخرةِ بدليلِ قولِه: {لِيَقْضِ عَلَيْنَا ربُّكَ} إلا أنَّ النفي بها أبلغُ من النفيِ بِلا، وإن اشتركا في نفيِ المستقبل. (شرح ألفية ابن معطٍ 1: 339).

٩١ في النسخ "إذا"، وإذن مفردةٌ على الأصحَّ، وإليه ذهبَ سيبويه، وقال الخليلُ: "إنَّها مركّبةٌ من إذ أن، فألقيتْ حركةُ الهمزةِ على الذالِ وحُذفتْ تخفيفاً، ويُبدلُ من نونِها ألف في الوقفِ تشبيهاً له بالتنوينِ على الأظهر". وقيل: إذا عَمِلتْ كُتبتْ بالألفِ، وإذا أُلغيتْ كُتِبتْ بالنونِ، للفرقِ بينَها وبينَ إذا الزمانية، ومعناها الجوابُ والجزاءُ لكلامٍ إما محقّقٍ أو مقدّر، انظر: (شرح ألفية ابن معطٍ 1: 341).

٩٢ انظر: اللمع ص 208. "وكي" معناها العلّة التي لأجلِها الفعل، وللعربِ فيها مذهبانِ:
أن تكونَ ناصبةً للفعلِ بنفسِها، بمنزلةِ أن، وتكون مع ما بعدَها بمنزلةِ اسمٍ، كما كانتْ أنْ كذلك، والآخر أن تكونَ حرفَ جرٍّ بمنزلةِ اللامِ، فينتصب الفعلُ بعدَها بإضمار أن، والأظهرُ أنَّها إذا دخلَ عليها اللامُ كانت الناصبةَ، كقولِه تعالى:

=

والباقي[٩٣] ما ينصبُ بتقديرِ أنْ بعده[٩٤].
ويُشترطُ في[٩٥] إذا[٩٦] شروطٌ يجمعُها[٩٧] قولُ الشاعر[٩٨]:

{لِكَيْ لاَ تَأْسَوْاْ عَلَى مَا فَاتَكُم} لامتناعِ الجمعِ بينَ حرفي جرٍ، وإذا ظهرتْ أنْ بعدَها كانتِ الجارَّة لامتناعِ الجمعِ بينَ ناصبين، وإن تجرّدتْ منهما جازَ أنْ تكونَ ناصبةً بنفسِها وأن تكونَ جارَّة. وقال الأخفشُ: "النصبُ بعدَها بإضمار أن مطلقاً، وهي حرفُ جرٍ، لأنَّ الأصلَ عدمُ الاشتراكِ"، وحُكِي ذلك عن الخليل.
وأجابَ الأخفشُ عن دخولِ اللامِ عليها بأنَّه لا يمتنعُ اجتماعُ حرفي جرٍ كما لا يمتنعُ اجتماعُ حرفي جزمٍ نحو: "إنْ لَمْ تقمْ أقمْ"، وحرفي استفهام نحو: " أهل تكرمني ؟". وقال الكوفيون: "هي الناصبةُ مطلقاً من غيرِ إضمار أن"، وإليه ذهبَ ابنُ يعيش. انظر: (شرح ألفية ابن معطٍ 1: 340، 341، وشرح المفصل 7 : 15، 18، والهمع 2 : 4).
وحروفُ النصبِ أربعةٌ عندَ البصريين، وعشرةٌ عندَ الكوفيين، انظر: (شرح التصريح على التوضيح: للأزهري 2: 229).
٩٣ تُضمر "أن" بعدَ ستةِ أحرفٍ، وهي: 1- الفاءُ، إذا كانت متضمّنةً معنى التسبُّبِ، وتُسمَّى جواباً، لأنَّ ما قبلَها لمَّا كانَ سبباً لِمَا بعدَها أشبهتِ الشرطَ والجزاء. 2- الواو. 3- أو. 4-لام الجر. 5-لامِ الجحودِ، ويجبُ إضمارُ أنْ بعدَها لطولِ الكلامِ. وقال ابنُ الدهّان: "إنَّه لا يجبُ إضمارُ أن بعدَها إلا إذا وقعَ اللامُ في خبرِ كان". 6- حتى، وحروفُ العطفِ ليستْ هي الناصبة عندَ سيبويه، وذلك من قبلِ أنها حروفُ عطفٍ، وحروفُ العطفِ تدخلُ على الأسماءِ والأفعالِ، وكلُّ حرفٍ يدخلُ على الأسماءِ والأفعالِ فلا يعملُ في أحدِها، فلذلك وجبَ أن يقدّر "أن" بعدها ليصحَّ نصبُ الفعلِ إذ كانت هذه الحروف ممّا لا يجوزُ أن يعملَ في الأفعال.
وذهبَ الجرمُّي إلى أنها هي الناصبةُ بأنفسِها. انظر: (اللمع ص 209، وشرح المفصل7: 19، 28، والغرّة المخفية ص 163 - 168، وشرح ألفية ابن معطٍ 1: 346، 347، والهمع 2: 7، 10).
٩٤ العبارة من "النواصب" إلى هنا ساقطة من ب، وفيها: "حد الفاعل: ما أُسند إليه فعل تام مقدم فارغ غير مسوغ للمفعول ونحوه".
ويجوزُ رفعُ الفعلِ بعدَ الفاءِ والواو إما على العطفِ أو القطعِ أو الاستئنافِ، انظر: (شرح ألفية ابن معطٍ 1: 354).
٩٥ في ب "في إعمال".
٩٦ في ب "إذ".
٩٧ الشروطُ خمسةٌ: 1- أن تكون جواباً مثل أن يقولَ: "أنا أزورك"، فيقُالُ له: "إذن أكرمَك"، فالإكرامُ جوابٌ لكلامِه وجزاءٌ لزيارتِه. 2- أن تتقدَّمَ على الفعلِ، لأنه مظنَّةُ القوةِ. 3- أن يكونَ الفعلُ بعدَها مستقبلاً، لأنها لا تعملُ في الحالِ، لشبهِه بالاسمِ، ولأنها جزاءٌ يقتضي الاستقبالَ، فإذا كانَ الفعلُ بعدَها حالاً وجبَ رفعُه. تقولُ لِمَنْ يُحَدِّثُك: إذاً أظنُّك صادقاً، فالظنُّ ثابتٌ في الحال. 4- ألا يعتمد ما قبلَها علي ما بعدَها ، أي لا تقع بينَ شيئين: أحدُهما مفتقرٌ إلى الآخر، كالمبتدأ ، نحو: "زيدٌ إذاً يقومُ"، أو الشرط نحو: "إنْ تقمْ إذن أقمْ"، أو قسم نحو: "واللهِ إذن لا أقومَ" 5- أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم والدعاء والنداء نحو: "إذن واللهِ أحسنُ إليك"، "وإذن أحسنَ اللهُ جزاءَك أجازيك"، "وإذن يا زيدُ أكرمك". وأمَّا الفصلُ
=

أَعْمِلْ إذا إذاً أتَتْكَ أوَّلا[٩٩] وسُقْتَ فِعلاً بَعْدَهَا مُسْتَقْبلا

واحذرِ إن[١٠٠] أعْمَلْتَهَا أنْ تَفْصِلا[١٠١] إلاَّ بِخُلْفٍ أوْ نِدَاءٍ أوْ بِلاَ

وَإنْ أتَت[١٠٢] بِحَرْفِ عَطْفٍ أوَّلا فَأحْسَنُ الوَجْهَينِ ألاَّ تَعْمَلا[١٠٣]

والجوازمُ علي قسمين:

منها ما يجزمُ فعلاً واحداً، وهي: لَمْ، ولَمَّا، ألَمْ، ألمَّا، لام الأمر، والدعاء، ولا في النهي والدعاء[١٠٤].

ومنها ما يجزمُ فعلين[١٠٥] (وهي):

إن[١٠٦] إلى آخرها[١٠٧].

وَلمْ لنفي الماضي المنقطعِ عن الحال[١٠٨]. وما لنفي الماضي المتصلِ بالحال.

بالظروفِ لِمنْ قالَ: "أنا أزورك إذن عندَ ذلك أكرمك". فإنه يبطلُ عملها لضعفِها وعدمِ فائدةِ الفصل، وإنما عملت عندَ اجتماعِ هذه الشرائط، لأنها بوجودِها تصيرُ مختصةً بالفعلِ، فتقوى جهةُ العمل، ومِنَ العربِ مَنْ لا يُعملُها أصلاً. وزعمَ عيسى بن عمر أنَّ مِنَ العربِ مَنْ يُلغيها متقدمةً وهو شاذٌ. انظر: (شرح ألفية ابن معطٍ 1: 342 - 344).

٩٨ لم أقف عليه.

٩٩ في ب "الاف لا".

١٠٠ في ب "أذا".

١٠١ جاء في الهمع 2: 7 (أجاز ابنُ عصفور والأُبَّدي الفصل بالظرف، نحو: "إذن غداً أكرمك").

١٠٢ في ب "يجى".

١٠٣ انظر: اللمع ص 208، وشرح اللمحة البدرية 2: 339، والهمع 2: 6، 7.

وبعدها في ب: "حد المنادي: هو المدعو بياء أو أحد أخواتها تحقيقاً أو تقديراً".

١٠٤انظر: اللمع ص 213، وشرح التحفة الوردية ص 384 - 385.

١٠٥هي إحدى عشرة أداةً: إن، مَنْ، ما، مَهْمَا، أي، متى، أيَّان، أينما، إذ ما ، حيثما، أنَّى، وتُسَمَّى أدواتِ المجازاة، وتُسَمَّى أيضاً أدوات الشرطِ، والشرطُ في اللغةِ: العلامةُ، ومنه أشراطُ الساعةِ، فوقوعُ الفعلِ الأولِ علامةٌ لوقوعِ الثاني، فالشرطُ تعليقُ وقوعِ أحدِ الجائزين أو عدمِه بوقوعِ الآخر أو عدمِه ، فلا يجوزُ: "إن طلعتِ الشمسُ زرتك"، ولا "إن تكلَّم الحجر آتك"، لأن الأولَ واجبٌ والثاني ممتنع.

وأصل "أيّان": أي أو إن، فخُفِّفت بحذفِ الياءِ الثانيةِ من "أي" وهمزة "أو ان"، فاجتمعتِ الواوُ والياءُ وسبقت الأولى بالسكونِ فقُلبتِ الواوُ إلى الياءِ، وأُدغمتْ إحداهما في الأخرى.

انظر: (شرح ابن عقيل 4: 27، 31، والتَبصره والتذكرة للصيمري 1: 414، وشرح ألفية ابن معطٍ 1: 319، 325، والجامع الصغير ص 177، وشرح الأشمونيّ 4: 9).

١٠٦ في النسخ "بني"، ولعل الصواب ما أثبته.

١٠٧ وإنما جُزِم الفعلُ في الشرطِ، لأنَّ الشرط والجزاءَ يقتضيان جملتين. فلمَّا طالَ الكلامُ بهما اختير لهما الجزم، لأنه حذفٌ وتخفيفٌ، وهو قولُ أبي سعيد السيرافي، وأبي الحسن ابن الوراق. (شرح عيون الإعراب: للمجاشعيّ ص 282).

١٠٨ "لَمْ" لنفي الماضي مطلقاً، لأنها تقلبُ معنى المضارعِ إلى المضي، وهو مذهبُ المبردِ، وقيل: تَقلبُ لفظَ الماضي إلى المضارعِ دون معناه، وهو مذهبُ سيبويه، =

- حدُّ الفاعل[١٠٩]: ما أُسندَ إليه فعلٌ تامٌ فارغٌ غيرُ مصوغٍ للمفعول[١١٠].
- حدُّ المبتدأ:
اسمٌ أو بمنزلتِه مجرّدٌ عن العوامل اللّفظيةِ [١١١] غير الزائدةِ، مخبرٌ عنه، أو وصفٌ لرافعٍ المكتفي به[١١٢].
- حدُّ الخبر[١١٣]:

وكأنَّ سيبويه رأى أن تغييرَ اللفظِ أسهلُ من تغييرِ المعنى، والأول هو الأعرفُ.
وتأتي بمعنى أن الناصبة. كقوله تعالى: {أَلمْ نَشْرَح لَكَ}. فيمن قرأ بالفتح.
وأمَّا "لَمَّا" فتشاركُ "لَمْ" في النفي والقلب، وتفارقُها من أربعةِ أوجةٍ:
1- أنَّ "لَمْ" لنفي الماضي مطلقاً، أي بغير قيدٍ، "ولَمَّا" لنفي الماضي المقترنِ بقد. فإذا قيلَ: "قامَ زيدٌ"، فنفيهُ: "لم يقمْ زيدٌ"، وإذا قيل: "قد قامَ زيدٌ"، فنفيه: "لمَّا يقم زيدٌ".
2- أنَّ " لَمْ " مفردة ، "ولَمَّا" مركّبة، لأنَّ أصلَها "لم"، زيدتْ عليها ما النافية ليكونَ فيها زيادةُ المعنى. وفيه نظرٌ، لجواز أن تكونَ الصيغةُ بكمالِها تدلُّ على المعنى المقصود.
3- أنه قد يحذفُ الفعلُ بعد "لَمَّا" ويُكتفى بها في الجواب، اختصاراً. فإذا قيل: "أقد قام زيدٌ؟" قلت: "جئتُ ولَمَّا" أي: ولمّا يقمْ. وأما "لم" فلا يحذفُ الفعلُ بعدَها إلا في الضرورة.
4- أن " لَمَّا " تفيدُ اتصالَ النفي إلى زمنِ الإخبارِ بخلاف "لم"، فإنَّ النفيَ بها منقطعٌ. وإنما عملا الجزمَ أعني "لَمْ ولَمَّا"، حملاً لهما على حرفِ الشرطِ، لمشاركتِها له، في نقلِ الفعلِ من زمانٍ إلى زمانٍ، لأنهما ينقلانِه إلى الماضي وحرف الشرطِ إلى المستقبل. ولأنَّهما لمَّا نَقلا معنى المضارعَ إلى الماضي ازدادَ ثقلاً بقلبِ معناه على كونِه فعلاً فَخُفِّف بالحذف.
انظر: (شرح ألفية ابن معطٍ 1: 315 - 317، والنكت الحسان لأبي حيان ص 149).
١٠٩ الفاعلُ عندَ أهلِ العربيةِ: كلُّ اسمٍ ذكرتَه بعدَ فعلٍ وأسندتَ ونسبتَ ذلك الفعلَ إلى ذلك الاسم، سواء فعلَه حقيقةً نحو: "قامَ زيدٌ" أو فعلَه مجازاً نحو "نَبَتَ الزرعُ"، "واشتدَّ الحرُ" أو لم يفعل شيئاً نحو: "ما قامَ زيدٌ" وهو مرفوعٌ بفعلِه.
(اللمع ص 115، وشرح ملحة الإعراب ص 155 - 156).
١١٠انظر: (شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي 1:411 والتعريفات للجرجانيّ ص 211، وشرح الأشمونيّ 2: 42، ويرى ابنُ يعيش أنَّه لا حاجةَ للاحتراز من ذلك، لأن الفعلَ إذا أُسْندَ إلى المفعولِ نحو: "ضُرب زيدٌ وأُكرم"، صارَ ارتفاعُه من جهةِ ارتفاع الفاعل. إذ ليسَ من شرطِ الفاعلِ أن يكونَ موجداً للفعلِ أو مؤثراً فيه (شرح المفصل 1: 74).
والعبارة من "والجوازم" إلى هنا ساقطة من ب.
١١١ يُقصدُ بالعواملِ اللفظيةِ الأفعالُ والحروفُ التي تختصُّ بالمتبدأ والخبر، فأمَّا الأفعالُ فنحو كان وأخواتها. والحروفُ نحو إنَّ وأخواتها، وما الحجازية (شرح المفصل 1: 83).
١١٢ انظر: اللمع: لابن جنيّ ص 109، وشرح التحفة الورديّة ص 139، والتبصرة والتذكرة 1: 99، والتعريفات للجرجاني ص 252، والهمع 1: 93، وشرح الأشمونيّ 1: 189).

هو الجزءُ[١١٤] المنتظمُ[١١٥] منه المبتدأ جملةً[١١٦].
الرجاءُ يكونُ في الممكنِ، والتمنّي يكونُ في الممكنِ والمستحيل[١١٧].
- حدُّ النعت[١١٨]:
التابعُ[١١٩] لِمَا قبلَه، المشعرُ[١٢٠] بعلامةٍ فيه أو ما هو في سببه.
والنعتُ إما أنْ يكونَ حقيقياً [١٢١] فيتبع منعوته[١٢٢] في أربعةٍ من عشرةٍ، في واحدٍ من الرفعِ والنصبِ والجر[١٢٣]، وواحدٍ[١٢٤] من الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، وواحدٍ من التذكير والتأنيثِ [١٢٥]، وواحدِ من التعريفِ والتنكير[١٢٦].
- حدّ[١٢٧] عطف النَّسَق[١٢٨]:

---

١١٣ في اللمع ص 110: "هو كل ما أسندته إلى المبتدأ، وحدثت به عنه".
وفي شرح التحفة الوردية ص 140 هو (ما تحصل به الفائدة مع المبتدأ) وانظر التعريفات للجرجاني ص 129.
١١٤ في ب "الجزو".
١١٥ في ب "والمنتصم".
١١٦ بعدها في ب: "الجار والمجرور والظرف إذا وقع صلة أو صفة أو حالاً أو خبراً تعلّق بمحذوف تقديره كائن أو استقر إلا في الموصول فيتعيّن "استقر". المفاعيل خمسة:-
مفعول به، ومفعول معه، ومفعول له، ومفعول فيه، ومفعول مطلق.
١١٧ العبارة من كلمة "الرجاء" إلى هنا ساقطة من ب.
١١٨ جاء في الهمع 2: 116 قال أبو حيّان: "والتعبيرُ به اصطلاحُ الكوفيين، وربما قاله البصريون، والأكثرُ عندهم الوصفُ والصفةُ" والصفةُ والنعتُ واحدٌ. وقد ذهب بعضُهم إلى أنَّ النعتَ يكونُ بالحليةِ نحو: طويل وقصير، والصفةِ تكونُ بالأفعالِ نحو: ضارب وخارج. فعلى هذا يُقالُ للبارئِ سبحانه: موصوفٌ، ولا يُقال منعوت، وعلى الأولِ هو موصوفٌ ومنعوتٌ، ويُقالُ: النعتُ يُستعملُ فيما يتغيَّر وما لا يتغيّرُ، والصفةُ تكونُ لبيانِ هيئةِ الذاتِ مطلقاً. انظر: (شرح ألفية ابن معطٍ 1: 553، 745، وشرح المفصل 3: 47).
١١٩ قبله في ب "هو".
١٢٠ غير واضحة في ب.
١٢١ وإما أن يكون سببياً بأن يرفع ظاهراً. فيتبعه ويطابقه في اثنين من خمسة. انظر: شرح ابن عقيل 3: 194. وشرح الأشموني 3: 61.
١٢٢ العبارة من "وإما" إلى هنا ساقطة من ب. وهي هناك كما يلي: "وما تعلق به النعت
إذا كان جاريا على ما هو له فيتبعه".
١٢٣ في ب "النصب والرفع" ولا يوجد الجر.
١٢٤ في ب "وفي واحد".
١٢٥ في ب "التأنيث والتذكير".
١٢٦ هذه الجملة موضعها في "ب" أو لا. وانظر: (شرح اللمحة البدرية 2: 276، وشرح التحفة الوردية ص 275 والتعريفات: للجرجاني ص 242).
١٢٧ قبلها في ب: "وإن كانَ جارياً على غير ما هو له فيتبعه في اثنين من خمسة ، في واحد من النصب والرفع والجر، وواحد من التعريف والتنكير". وجاء في الهمع 2:
=

التابعُ[١٢٩] لِمَا قبلَه المشاركُ له في إعرابِه بواسطةِ أحدِ[١٣٠] الحروفِ العشرة[١٣١].

128: "قال أبو حيّان ولكونه (أي العطف) بأدواتٍ محصورة لا يحتاج إلى حد. ومن حدّه كابن مالك بكونه تابعاً بأحدِ حروفِ العطفِ لم يصب، مع ما فيه من الدور، ولتوقف معرفةِ المعطوفِ على حرفهِ، ومعرفة الحرفِ على العطفِ".

١٢٨ العطفُ من عباراتِ البصريين، فالبصريّون يسمُّونه العطفَ بالحروفِ والشركةِ، والنسقُ من عباراتِ الكوفيين، وهم يطلقون عليه أيضاً الردَّ، ونسبةُ مصطلح النسقِ إلى الكوفةِ من قبيلِ كثرةِ استعمالِ علمائِها له، وهذا لا ينفي استخدامهم مصطلحَ العطفِ، والنسقُ في الأصلِ من مصطلحاتِ الخليلِ أستاذ البصريين والكوفيين على السواء.

ومعنى العطفِ: الاشتراكُ في تأثيرِ العاملِ، وأصلُه الميلُ، كأنه أُميل به إلى حيِّز الأولِ. وقيل له "نَسَق"، لمساواتِه الأولَ في الإعرابِ لأن الشيءِ إذا عطفتِ عليه شيئاً بعده جرى مجرى واحداً. يقال: "ثَغْرٌ نَسَقٌ" إذا تساوتْ أسنانُه، "وكلامٌ نسقٌ": إذا كان على نظام واحدٍ. (انظر: شرح عيون الإعراب: للمجاشعي ص 245، وشرح المفصل 3: 74، واللسانِ نسقٌ، والهمع: 2: 128، والمصطلح النحوي: عوض القوزي ص 169 - 170). وفي ب "العطف".

١٢٩ قبله في ب "هو".

١٣٠ في ب "إحدى".

١٣١ أُختلفَ في عددِها على أقوالٍ:

الأول: أنها عشرةٌ، وهو المشهورُ وهي: الواوُ، والفاءُ، وثم، وحتى، ولا، وبل، وأو، وأم، ولكن، وأما.

الثاني: أنها ثلاثةٌ: الواوُ، والفاءُ، وثم، فالواوُ هي الأصلُ، لأنّها تشركُ بينَ الثاني والأولِ في المعنى والإعرابِ، والفاءُ، بدلٌ منها، وثم بدلٌ من الفاءِ لتقاربِ مخارجِها.

الثالث: أنها أحدَ عشرَ. فزيد فيها "ليسَ"، كقولِه:

وإذَا جُوزِيْتَ خَيْراً فاجْزِهِ إنَّمَا يَجْزِي الفَتَى لَيْسَ الجَمَلْ.

ووجهُه أنه شبَّه "ليس" بلا، فحمُلتْ عليها في العطفِ، كما حُملتْ "لا" عليها في العمل.

الرابع: اثنا عشر، فزيدَ عليها "ليس وكيف"، وكلاهما ضعيفٌ، أعني هذا القولَ والذي قبَله، لأن "ليس" فعلٌ "وكيف" اسم، فلا يُعطفُ بهما، ولأن "كيف" للاستفهامِ فلا يتعلَّقُ ما بعدَها بما قبلها، لكونِها حرفَ جر.

الخامس: لأبي عليّ وبه قالَ الزجاجُ، إنها تسعةٌ، وكذا المطرزي وابن عقيل، فأسقط منها "إمَا" المكررة. واحتجَّ أبو عليّ بأن "إمَّا" لو كانتْ عاطفةً لكانَ العطف إما بالأولى، أو بالثانية، أو بهما، لا جائزَ أن يكونَ بالأولى، لأنها لم يتقدَّمْها شيءٌ تعطفُ عليه، وبه تبيَّن كونُ العطفِ بهما معا، ولا جائزَ أن يكون بالثانية للزوم الواو إيَّاها، ولو كانَ العطفُ بها لاستقلَّ به مِنْ غير واوٍ، لأنه لا يجمعُ بينَ حرفي عطفٍ، وأُجيبَ بأنَّ العطفَ بمجموعِهما، وأنَّ الواوَ لعطفِ الأولى على الثانية، حتى صار كالشيءِ الواحدِ، والمعطوف عليه مقدَّم على الجزءِ الثاني.

وأمَّا تقديمُ الأولِ فبالنظر إلى أنهما كالشيءِ الواحدِ. ومنهم مَنْ جعلَها ثمانيةً وأسقطَ منها "أما" كما مر"وحتى" لكونها حرفَ جر.

=

- حدُّ التوكيدِ[١٣٢] المعنويّ:
التابعُ المقرِّرُ معنى متبوعهِ في نفسِ السامعِ.
- وحدُّه لفظاً:
تكرارُ اللفظِ بعينهِ[١٣٣].
- حدُّ البدل١٣٤:

انظر: (شرح عيون الإعراب ص 245 ، والمصباح: للمطرزي ص 140، وشرح ابن عقيل 3: 226، والتبصرة والتذكرة 1: 131، وشرح اللمحة البدرية 2: 306، وشرح ألفية ابن معطٍ 1: 773 - 775، والجامع الصغير ص 193، والتعريفات للجرجاني ص 195).

١٣٢ كلمةُ التوكيد ساقطة من أ و ب يقال: توكيدٌ وتأكيدٌ، بالواو الخالصةِ والهمزةِ، وهما لغتانِ فيه، لا أنَّ أحدَ الحرفينِ بدلٌ من الآخر. وهو في الأصل مصدرُ وكد الشيءَ: إذا أحكمه.
وفي التنزيل: {وَتَنْقُضُوا الأيمَانَ بَعْدَ تَوْكِيْدِهَا}. وفي الصناعة: تحقيقُ المعنى في نفس السامعِ، وهو تعريفٌ بالغرضِ من التوكيدِ، إذ المرادُ منه تمكينُ المعنى في نفس المخاطبِ وإزالةُ الغلطِ في التأويلِ، أي تحقيقُه وتثبيتُه عندَ السامعِ. وقيل: الغرضُ منه نفيُ احتمالِ التجوّزِ وإثباتُ الحقيقةِ، من قِبَلِ أنَّ المجازَ في كلامِهِم كثيرٌ وشائعٌ، يُعبِّرون بأكثر الشيءِ عن جميعِه، وبالمسبَّبِ عن السببِ، والأولُ أعمُّ، لأنَّ التوكيدَ على ضربين، وتحقيق المعنى في نفسِ السامعِ يشملُهما، وقيل: الغرضُ من اللفظيّ رفعُ توهّمِ المتكلّمِ أنَّ السامعَ لم يسمعْ ما ذكَره. انظر: (شرح عيون الإعراب ص 22، والتبصرة والتذكرة 1: 163، وشرح المفصل 3: 40، وشرح ألفية ابن معطٍ 1: 755 وشفاء العليل 2: 735، 736 والتعريفات للجرجاني ص 71).

١٣٣ انظر: (شرح ابن عقيل 3: 214، والتعريفات للجرجانيّ ص 71، والعبارة من "حد المعنوي" إلى هنا ساقطة من ب.

١٣٤ هذا اصطلاحُ البصريين، وأما الكوفيّون فقالَ الأخفشُ: "يسمّونه الترجمة والتبيين". وقال ابنُ كيسانَ: "يسمّونه التكرير".
والبدلُ ثانٍ يقدّرُ في موضعِ الأولِ، والغرضُ من ذلك البيانُ. وذلك بأن يكونَ للشخصِ اسمان أو أسماء ويشتهرُ ببعضِها عندَ قومٍ، وببعضِها عندَ آخرين، فإذا ذكرَ أحدُ الاسمين خافَ ألا يكونَ ذلكَ الاسم مشتهراً عندَ المخاطبِ، ويذكر ذلك الاسم الآخرِ على سبيلِ بدلِ أحدِهما من الآخر، للبيان ، وإزالةِ ذلك التوهّم.
فالبدلُ يجيءُ في الكلامِ على تقدير وقوعهِ موقعَ الأولِ، ورأيُ النحاةِ غيرِ المبرّدِ أن ذلك من غير إلغاءِ الأولِ وإبطالِ الفائدةِ بذكره. ولكن على أنَّ البدلَ قائمٌ بنفسهِ غير مبين عن الأولِ بيان النعتِ الذي هو من تمامِ المنعوتِ، والدليلُ على هذا أنك إذا قلتَ: زيدٌ رأيتُ أخاه عمراً ، جعلتَ "عمراً " بدلاً من الأخ. فلو كانَ التقديرُ إزالةَ الأخِ وإبطالَ الفائدةِ به لكان تقديرُ اللفظِ "زيدٌ رأيتُ عمراً"، وهذا فاسدٌ، فقد بانَ أنَّ البدلَ غيرُ مبطلٍ للمبدلِ منه، وإنما الفائدةُ بذكر البدلِ أنَّ الشيىءَ الواحدَ قد يكونُ لهُ أسماء مشتقةٌ من معانٍ، فيشتهرُ ببعضِها عندَ قومٍ وببعضِها عندَ آخرينَ فإذ جمعتَها في لفظك فقد بيّنته من جميعِ وجوهِ البيانِ. ألا ترى أنَّه قد يعرفُ بعضُ الناسِ أخا زيدٍ بعينِه، ولا يعرفُ اسمَه. وبعضُهم يعرفُ اسمَه ولا يعرفُ أنَّه أخو زيدٍ ،
=

التابعُ المقصودُ بالحكمِ بلا واسطةِ أحد١٣٥.

- حدُّ المصدر١٣٦:

هو الاسمُ الدالُّ على الحَدَث١٣٧.

- حدُّ المستثنى١٣٨:

هو الإخراجُ١٣٩ بإلاّ أو إحدى١٤٠ أخواتِها تحقيقاً، أو تقديراً١٤١.

فإذا قلتَ: "زيدٌ رأيتُ أخاه عَمْرا" فقد جمعتَ له الاسمَ والأخوّة. فَعَرفه مَنْ لم يَعْرفْه من الجهتين جميعاً.

انظر: (شرح عيون الإعراب: للمجاشعيّ ص 239، وشرح المفصل 3: 63، والتبصرة والتذكرة 1: 156، وشرح الأشموني 3: 123) وبعدها في ب "هو".

١٣٥ وانظر: اللمع ص 172، وشرح اللمحة البدرية 2: 294 حيث جاء فيه: "والبدلُ تابعٌ يعتمدُ عليه في نسبةِ الإسناد إليه"، وشرح ابن عقيل 3: 247، والجامع الصغير ص 199، وعبارة "بلا واسطة أحد" غير واضحة في ب، وبعدها فيها ما يلي: "يجب استتار الضمير في أربعة مواضع: في الفعل المضارع المبدوء بالهمزة أو بالنون أو بالتاء. وفعل الأمر. حد موصول الاسم: ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه لعلّة وإلى جملة صريحة أو مؤولة. حد موصول الحرف: ما أُوِّلَ مع ما يمليه بمصدرٍ ولم يحتجْ إلى عائد".

١٣٦ سُمي مصدراً، لأنَّ الفعلَ صدرَ عنه وأُخذَ منه. ولهذا قيلَ للمكانِ الذي يصدرُ عنه الإبلُ بعدَ الرّيِّ مصدرٌ. وعدَّ ابنُ يعيشَ المصدرَ هو المفعول الحقيقيّ. وعلَّلَ ذلك بقولِه: لأنَّ الفاعلَ يحدثُه ويخرجُه من العدمِ إلى الوجودِ، وصيغة الفعلِ تدلُّ عليه، والأفعال كلّها متعديةٌ إليه سواء كان يتعدّى الفاعل أو لم يتعدَّه، نحو: ضربتُ زيداً ضرباً، وقامَ زيدٌ قياماً، وليسَ كذلك غيره من المفعولين، ألا ترى أنَّ "زيداً" من قولِك: "ضربتُ زيداً"، ليسَ مفعولاً لك على الحقيقةِ، وإنما هو مفعولٌ للهِ سبحانَه، وإنما قيلَ له مفعولٌ على معنى أنَّ فعلَك وقعَ به، ويسمّيه سيبويه الحَدَث والحدثان، وذلك لأنها أحداثُ الأسماءِ التي تحدثُها، والمرادُ بالأسماءِ أصحابُ الأسماءِ وهم الفاعلون، وربَّما سمَّاه الفعلَ من حيثُ كان حركةَ الفاعل. انظر: شرح المفصل: لابن يعيش 1: 110.

١٣٧ في اللمع ص 131 زيادة "وزمان مجهول".

١٣٨ الاستثناءُ: استفعالٌ مِنْ ثَنَاه عنِ الأمر يثنيه: إذا صرفَه عنه، فالاستثناء صرفُ اللفظِ عن عمومِه بإخراجِ المستثنى من أن يتناولَه الأولُ. فالاستثناءُ يُشعرُ بصرفِ الكلامِ عمَّا يقتضيه سياقُه. وقيل: هو استفعالٌ من ثنيتُ الشيىءَ: إذا ضاعفته، لأنه ضُوعفَ به الخبرُ مرتين. أو مِنْ ثنيتُ الشيىءَ: إذا عطفته. كان المخرجُ بعضاً من كل، يُعطفُ على الكل، فيُقتطعُ منه البعض. ولا يجوزُ استثناءُ المستغرقِ بالاتفاقِ، فلا يقالُ: "عشرة إلا عشرة"، واختلف فيما بعد ذلك، فالنحاةُ يشترطونَ أن يكونَ المستثنى أقلَّ من نصفِ المستثنى منه كعشرة إلا أربعة. ومنع أكثرُهم المساوي كعشرة إلا خمسة. وأما نحو عشرة إلا ستة فأجازه بعضُ النحاةِ وطائفةٌ من الفقهاءِ. وحقيقةُ الاستثناءِ تخصيصُ صفةٍ عامة. فكلُّ استثناء تخصيصٌ. وليسَ كلُّ تخصيص استثناءً (الغرة المخفية 287. وشرح المفصل 2: 76. وشرح ألفية ابن معطٍ 1: 592).

١٣٩ في ب "المستخرج".

- حدُّ الجملة:
ما تركَّب من كلمتين فصاعداً١٤٢، بشرطِ١٤٣ الإسنادِ، أفاد أم لم يفد ١٤٤.
- حدُّ الجملةِ١٤٥ الكبرى:
ما وقع الخبرُ ١٤٦ فيها جملة١٤٧.
- حدُّ الجملةِ١٤٨ الصغرى:
ما وقعتْ خبراً لمبتدأ١٤٩.
أقسام الجملة ثلاث:
اسمية وفعلية وظرفية١٥٠، وهي ترجعُ إلى:
الاسمية: ما صُدِّرتْ١٥١باسمٍ .
- حدُّ الجملةِ الفعلية: ما صُدِّرتْ بفعلٍ١٥٢.

---

١٤٠ في ب "بأحد".
١٤١ يقصد به الاستثناء المفرغ (شرح الأشمونيّ 2: 141). وانظر: اللمع ص 149، وتلقيح الألباب ص 87، ومفتاح الإعراب: للمحلي ص 75، وشرح اللمحة البدرية 2: 212، والهمع 1: 222، وقد ورد فيه: "بشرط الإفادة". وبعدها في ب "حد الإضافة: نسبة تقديرية يتوجب لثانيهما الخفض أبدا".
١٤٢ في ب "فأكثر".
١٤٣ في ب "بشروط".
١٤٤ بعدها في ب: "أقسام الجملة ثلاثة: اسمية وفعلية وظرفية. حدُّ الاسميةِ: ما صُدِّرت باسم، حدُّ الفعليةِ: ما صُدِّرت بفعل، حَدُّ الظرفيةِ: ما صُدِّرت بظرفٍ. والجملُ جملتانِ: صغرى وكبرى. وانظر: شرح الحدود في النحو: للفاكهي ص 64.
١٤٥ ساقطة من ب.
١٤٦ في ج "الخير".
١٤٧ في ج "بجملة"، ومثالها إن زيداً قام أبوه. وانظر: (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام 2: 424، والهمع 1: 12، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: للشيخ خالد الأزهري ص 32).
١٤٨ ساقطة من ب.
١٤٩ بعدها في ب "تمت بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه". ومثالها زيد قام أبوه فجملة قام أبوه صغرى لأنها خبر عن زيد. وانظر: (مغني اللبيب: لابن هشام 2: 424، والهمع 1: 12، وموصل الطلاب: للأزهري ص 32).
١٥٠ في ج "حرفية"، وكذا ذكر ابن هشام في مغني اللبيب 2: 42.
وقسّمها المطرزي في المصباح ص 41 إلى أربعة أنواع، فأضاف الشرطية، وكذا فعل الزمخشريُّ، وصححها محقّق المصباح بأن الجمل قسمان: اسمية وفعلية. والجملة الظرفية مثل"عندي مالٌ" من قبيلِ الجملةِ الاسميةِ. والظرفية إما أن يكون جملتاها فعليتين أو فعلية واسمية، وكذا ذكر الجزوليّ في المقدمة الجزولية في النحو، ص 95، وأبو حيّان في النكت ص 59، ورجَّح ابن هشام أنَّ الشرطيةَ من قبيلِ الفعلية، فالجملُ عندَه ثلاثة أقسام.
١٥١ في النسخ " صدر"، والصوابُ ما أثبت.
١٥٢ من هنا إلى الآخر ساقط من ب. ويلاحظُ أن النسخَ لم يرد فيها تعريف الجملة الظرفية.

- حدُّ الإضافة١٥٣: نسبةٌ تقنينيةٌ بينَ اسمين، تثبتُ لثانيهما الخفضَ أبداً١٥٤.
- حدُّ التمييز١٥٥:
هو الاسمُ المنصوب١٥٦ المفسّرُ لِمَا انبهمَ١٥٧ من الذوات١٥٨.
أعرف المعارفِ المضمراتُ، ثم الأعلامُ، ثم أسماءُ الإشارة، ثم الموصولات، ثم المحلى بالألف واللام١٥٩.

---

١٥٣ الإضافة تكون بمعنى اللام ومن وفي، وذهب أبو الحسن بن الضائع إلى أنها بمعنى اللام فقط، انظر: (اللمع ص 164، وشرح ابن عقيل 3: 43، والنكت ص 118).
١٥٤ انظر: (شرح اللمحة البدرية 2: 268، حيث جاء فيه: "هو إسنادُ اسمٍ إلى ما أُقيم مقام تَنوينهِ أو نونه التالية للإعراب").
١٥٥ يطلقُ عليه الفراءُ مصطلحَ التفسير، والتمييزُ: تفعيلٌ من الميز، وهو تخليصُ الشيىءِ بعضه من بعض. وهو في الأصلِ مصدرٌ نقلَه النحاةُ إلى المعنى المذكور، وهو رفعُ الإبهامِ المستقرِّ عن ذاتٍ مذكورةٍ أو مقدّرةٍ بنكرةٍ جامدةٍ ناصّةٍ على أحدِ محتملاتِه. ويقال: تمييزٌ ومميِّزٌ، وتبيينٌ ومبيِّن، وتفسيرٌ ومفسِّرٌ. وقد استخدمَ الفراءُ وابنُ السكّيت مصطلح التفسير، وقيلَ إنَّ اصطلاحَ التفسير والتبيين بمعنى التمييز من ابتكارات الخليل. وبعضُهم يُسمِّي التمييزَ مفعولاً منه.
انظر: (معاني القرآن: للفراء 2: 308، 341، وإصلاح المنطق: لابن السكيت ص 299 وشرح عيون الإعراب: للمجاشعي ص 157، وشرح ألفية ابن معطٍ 1: 572، وشرح الأشموني 2: 194، والمصطلح النحوي ص 164، 165) .
١٥٦ وإنما نُصب التمييزُ، لأنه جاءَ بعدَ تمامِ الكلامِ فأشبهَ المفعولَ كما أشبهته الحال، فنُصب كما نُصب المفعولُ والحالُ، وكلُّ ما جاءَ بعدَ تمامِ الكلامِ أو بعدَ تمامِ الاسمِ فهو منصوبٌ. لأنه مفعولٌ أو مشبهٌ به. فممّا جاءَ بعدَ تمامِ الكلامِ: الحالُ والتمييزُ المنقولُ. وما جاء بعدَ تمامِ الاسمِ: التمييزُ الواقعُ بعدَ المقادير . انظر: (شرح عيون الإعراب ص 160، 161).
١٥٧ هذا لا يتمُّ إلا على مذهبِ مَنْ أوجبَ تنكيرَ التمييز، وقد ذهبَ الكوفيّون إلى جواز تعريفِه مطلقاً، وبعضُ البصريين إلى جواز تعريفِه في بعضِ الصور. انظر: (النكت ص 99، والهمع 1: 250).
١٥٨ انظر: (اللمع ص 147، وشرح اللمحة البدرية 2: 184).
١٥٩ مذهبُ أئمةِ النحوِ المتقدمين والمتأخرين أنَّ المعارفَ متفاوتةٌ.
وذهبَ ابنُ حزمٍ إلى أنَّها كلّها متساوية، لأن المعرفةَ لا تتفاضل، إذْ لا يصحُّ أنْ يُقالَ: عَرَفْتُ هذا أكثرَ من هذا، وأُجيب بأنَّ مرادَهم بأن هذا أعرفُ من هذا، إنَّ تطرّقَ الاحتمالِ إليه أقلُّ مِنْ تطرّقِه إلى الآخر.
وعلى التفاوتِ اختلفَ في أعرفِ المعارفِ:
- فذهبَ سيبويه والجمهورُ إلى أنَّ المضمرَ أعرفُها، لأنَّه لا يُضمرُ إلا وقد عُرِف، ولهذا لا يفتقرُ إلى الوصفِ كغيرهِ من المعارف، لأنَّ معظمَ فائدةِ الوصفيّة إزالةُ الاشتراكِ، ولا يُضافُ ولا يُبدلُ من مضمري المتكلّمِ والمخاطبِ بدل كلٍّ لتناهيهما في الإيضاح، ولأنَّه إنَّما جيءَ بهِ للإيجازِ وإزالةِ اللَّبْسِ ولا يُزالُ اللَّبْسُ إلا بما لا لبسَ فيه. ثم الاسمُ العَلَمُ، لأنَّ الأصلَ فيه أن يُوضعَ على شيىءٍ لا يقعُ على غيرهِ من أمّتهِ. ثم الاسمُ المبهمُ، لأنه يُعرفُ بالعينِ والقلبِ. ثم ما عُرِّفَ بالألفِ واللامِ، لأنه يعرفُ بالقلبِ فقط، وجعلَ ابن هشامٍ منه المنادى حيث قال: "ثم ذو الأداة ومنه
=

"يا رجل" ثم ما أُضيفَ إلى أحدِ هذه المعارفِ، لأنَّ تعريفَه من غيره وتعريفه على قدر ما يضافُ إليه.

- وقيل: العَلَمُ أعرفُها، وهو مذهُب أبي سعيد السيرافي، وعُزي للكوفيين، ونُسِب لسيبويه، وعليه ابن معطٍ، واختاره أبو حيّان. قال: "لأنه جزئي وضعاً واستعمالاً، وباقي المعارفِ كلّياتٌ وضعاً، جزئيّات استعمالاً، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم المعرّف بالألفِ واللامِ. ثم ما أضيف إلى أحدِ هذه المعارفِ، لأنَّ العَلَمَ لا يقعُ فيه شركة إلا بالعرض لا بالوضع. فهو بالوضعِ يتناولُ واحداً بعينهِ، وأما المضمرُ فإنَّه مع تناولِه لواحدٍ بعينِه لا يمنعُ أن يتناولَ ما أشبهه. لأنَّ قولّك "أنا" يطلقُ على كلٍّ واحدٍ من المتكلّمين، وليس موضوعاً لمتكلّمٍ دونَ غيرهِ، ولأنَّ العَلَم لازمٌ لمسمّاه، والمضمرُ لا يلزمُ مسمّاهُ بل ينتقلُ، فيكونُ المتكلّمُ مخاطباً وغائباً وبالعكس، ولا يخفى أنَّ اللازمَ أقوى، ولأنَّ المضمرَ يعودُ على نكرةٍ، ومفتقرٌ إلى ما يوضحُه. وقد نُسبَ هذا الرأيُ للصيمريّ، ولكن رُدّ عنه لأنه يرى أنَّ المضمرَ أخصُّ الأسماءِ وأعرفها.
- وذهبَ أبو بكر بن السرّاج والفرّاءُ والكوفيّون إلى أنَّ أعرفَ المعارفِ الاسمُ المبهمُ، وهو اسمُ الإشارة ، نحو: "هذا وذاك". ثم المضمر، ثم العَلَم، ثم ما فيه الألف واللام. ثم ما أضيفَ إلى أحدِ هذه المعارفِ، لأن تعريفَه بالعينِ والقلبِ، فهو بشيئين، وغيره لا يتعرّفُ إلا بشيىءٍ واحدٍ، ولأنه لا يقبلُ التنكيرَ مطلقاً ، بخلافِ المضمر والعَلَمِ، نحو: "رُبَّهُ رجلاً"، "ومررتُ بزيدٍ وزيد آخرٍ" ولأنه يقّدم على العَلَمِ نحو: "هذا زيدٌ". وما ذاك إلا لقوةِ تعريفِه. وكذلك إذا ثنَّيتَ الاسمَ العَلَمَ أو جمعتَه نكّرته نحو: زيدان. والزيدان، وزيدون، والزيدون، فتدخلُ عليه الألفُ واللامُ في التثنيةِ والجمع، ولا تدخلان إلا على النكرةِ. فدلَّ على أنه يقبلُ التنكيرَ بخلافِ الاسم المبهمِ فإنَّه لا يقبلُ التنكيرَ، لأنك لا تصفه بنكرةٍ في حالٍ من الأحوال ولا تنكره في التثنيةِ والجمع. فتدخل عليه الألفَ واللامَ. فتقول: الهاذان. فدلَّ على أنه لا يقبلُ التنكيرَ. وما لا يقبلُ التنكيرَ أعرفُ ممّا يقبلُ التنكير، فتنزّل منزلةَ المضمر. وكما أنَّ المضمرَ أعرفُ من الاسمِ العلمِ فكذلك المبهم.
- واحتجَّ البصريون بأنَّ الأصلَ في الاسمِ العَلَمِ أن يوضعَ لشيىءٍ بعينهِ لا يقعُ على غيرهِ من أمته، وإذا كانَ الأصلُ فيه أن لا يكون له مشاركٌ أشبهَ ضميرَ المتكلمِ، وكما أنَّ ضميرَ المتكلمِ أعرفُ من المبهم فكذلك ما أشبهه، لذلك كان الاسمُ العلمُ أعرفَ من المبهمِ.

واختار ابنُ الأنباريِ رأيِ الكوفيين.

وأجاب عن رأيِ البصريين بأن قولَهم إنَّ الأصلَ في الاسمِ العَلَمِ أن يوضعَ لشيىءٍ بعينه لا يقعُ على غيرهِ. أن ذلك هو الأصل في جميع المعارفِ ولهذا يُقالُ حَدُّ المعرفةِ خصَّ الواحد من الجنس وهذا يشتملُ على جميع المعارف لا على الاسمِ العَلَمِ دونَ غيرهِ، على أنَّا نُسلّمُ أنَّ الأصلَ في الاسمِ العلمِ ما ذكرتموه، إلا أنه قد حصلَ فيه الاشتراكُ، وزالَ عن أصلِ وضعِه.

ولهذا افتقرَ إلى الوصفِ، ولو كان باقياً على الأصلِ لما افتقر إلى الوصفِ، لأن الأصلَ في المعارفِ أن لا توصف لأنَّ الأصلَ فيها أن تقعَ لشيىءٍ بعينِه. فلمَّا جازَ الوصفُ دلَّ على زوالِ الأصل. فلا يجوزُ أن يحملَ على المضمر الذي لا يزولُ عن الأصلِ ولا يفتقرُ إلى الوصفِ في أنه أعرفُ من المبهم.

- وقيلَ: أعرفُها ذو أل، لأنه وضعَ لتعريفه أداةٌ، وغيرُه لم توضعْ له أداةٌ.

=

- حدُّ الموصولِ الاسميّ:
ما افتقرَ أبداً إلى عائدٍ أو خلفه، وجملة تصريحية أو مؤولة١٦٠.
- حدُّ الموصول الحرفيّ:
ما أُوِّل مع ما يليه بمصدرٍ. ولم يحتجْ إلى عائد١٦١.
- حدُّ الحال١٦٢:
هو الاسمُ المنصوبُ المفسّرُ لما آنبهمَ من الهيئات١٦٣.

- ولم يذهبْ أحدٌ إلى أنَّ المضافَ أعرفُها، إذ لا يمكنُ أنْ يكونَ أعرفَ من المضافِ إليه وبه تعرَّفَ. ومحلُّ الخلافِ في غير اسمِ اللهِ تعالى. فإنه أعرفُ المعارفِ بالإجماع.
- وقالَ ابنُ مالكٍ: "أعرفُ المعارفِ ضميرُ المتكلّمِ. لأنه يدلُ على المرادِ بنفسِه ومشاهدةِ مدلولهِ، وبعدمِ صلاحيتِه لغيره، وبتميّزِ صورتِه، ثم ضميرُ المخاطبِ، لأنه يدلُّ على المرادِ بنفسِه وبمواجهةِ مدلوله، ثم العَلَمُ، لأنه يدلُّ على المرادِ حاضراً وغائباً على سبيلِ الاختصاص".
وقال أبو حيّانَ: "لا أعلمُ أحداً ذهبَ إلى التفصيلِ في المضمر، فجعلَ العَلَمَ أعرفَ من ضميرِ الغائبِ إلا ابن مالك. والذين ذكروا أنَّ أعرفَ المعارفِ المضمرُ قالوه على الإطلاقِ ثم يليه العَلَمُ".
وقال أبو حيان: "قال أصحابُنا: أعرفُ الأعلامِ أسماءُ الأماكن، ثم أسماءُ الأناسي، ثم أسماءُ الأجناس. وأعرفُ الإشارةِ ما كانَ لقريبٍ، ثم للوسطِ، ثم للبعيد" .
انظر: (المقتضب: للمبرد 4: 284، والإشارة: للمجاشعيّ ص 860، والإنصاف: لابن الأنباري المسألة الحادية بعد المائة 2: 707 - 709، والغرة المخفية ص 309، وشرح المفصل: لابن يعيش 3: 84، وشرح ألفية ابن معطٍ 1: 632 - 633، والتبصرة والتذكرة: للصيمري 1: 95، 172، والجامع الصغير ص 18، وتسهيل الفوائد: لابن مالك ص 21، والهمع 1: 55 - 56، وشرح التصريح على التوضيح: للأزهري 1: 95.
١٦٠ الموصولُ الاسميُّ محصورٌ بالعدِّ. فلم يحتجْ إلى حدٍّ. فمنه "الذي" (اللمع ص 261 وشفاء العليل في إيضاح التسهيل: للسلسيلي 1: 219 والهمع 1: 82 وشرح الحدود في النحو: للفاكهي ص 153 - 155) .
١٦١ الحروف الموصولة خمسة. وهي : أنْ، أنّ، لو، ما، كي. انظر: (اللمع ص 268، وشرح الألفية: لابن الناظم ص 81، والهمع 1: 81، وشرح الحدود في النحو: للفاكهي ص 156 - 157) .
١٦٢ الحال يأتي لبيان هيئة مقيّده، وإنَّما سُمِّي حالاً، لأنه لا يجوز أن يكونَ اسمُ الفاعلِ فيها إلا لما أنت فيه تطاولَ الوقتُ أم قصر. ولا يجوزُ أن يكونَ لما مضى وانقطعَ. ولا لما لم يأتِ من الأفعالِ، إذ الحالُ إنما هي هيئةُ الفاعلِ أو المفعولِ وصفتُه في وقتِ ذلك الفعل.
وأصلُ الحالِ: ما دلَّ على انقلابِ الشيىءِ عمَّا كانَ عليه في وقتِ فعلٍ من الأفعالِ. واشتقاقُها من حال الشيىءُ يحولُ: إذا انقلبَ عمَّا كانَ عليه. ولهذا قيلَ للحمأةِ: حال. لأنها طينٌ انقلبَ عما كان عليه .
انظر: (شرح عيون الإعراب: للمجاشعيّ ص 153، وشرح ألفية ابن معطٍ 1: 553، وشرح المفصل: لابن يعيش 2: 55).

يجبُ استتارُ الضمير في أربعةِ مواضع١٦٤:
في الفعلِ المضارعِ المبدوءِ بالهمزةِ، أوِ بالتاءِ، أو بالنونِ، وفي فعلِ الأمر.
الجملُ الواقعةُ بعدَ النكراتِ صفاتٌ، وبعدَ المعارفِ أحوالٌ. وبعد المحتمل لهما.
والجارُ والظرفُ إذا وقعا صفةً أو جملةً أو حالاً أو خبراً، تعلّق بمحذوفٍ تقديرُه كائنٌ أو مستقرٌ إلا في الموصولِ فيتعيَّن "استقر".

- حدُّ الصفةِ:

ما دل على معنى وزمان١٦٥.

والحمد لله تم الكتابُ بحمدِ اللهِ وعونِه وحسنِ توفيقهِ على يدِ أفقر عبادِ ربه إبراهيم يوسف.. وصلى اللهُ على سيدِنا محمدٍ وعلى آلِه وصحبِه وسلم

---

١٦٣ انظر: (اللمع ص 145، والتعريفات للجرجاني ص 110، ومفتاح الإعراب: للمحلي ص64).

١٦٤ أضاف ابن الناظم موضعاً آخر وهو: (اسم الفعل لغير الماضي، كأوَّه، ونزالِ يا زيد، ونزالِ يا زيدان) . انظر: (شرح الألفية ص 60).

١٦٥ انظر التعريفات: (للجرجاني ص 175 وفيه: "هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو: طويل وقصير" .